من أجل إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في إصلاح قطاع الأمن في تونس

بالشراكة مع:

إصلاحات ضرورية

بالنسبة إلى المشرّع:

- مراجعة طرق الانتداب في الوظيفة العمومية الأمنية بما يمكّن من الترفيع في نسبة النساء داخل السلك
- الحرص باستمرار على إدماج مبادئ الشفافية والمساءلة والنجاعة والشمولية في القوانين المصادق عليها في اللجان والجلسة العامة
- طرح أسئلة بطريقة دورية على الممثلين الحكوميين حول مدى احترام هذه المبادئ في البرامج والإصلاحات الجارية
- الانتباه إلى تفاصيل الميزانيات الوزارية للتثبت من ادماج المبادئ على مستوى عملي
- طلب النفاذ إلى التقارير التقييمية والوثائق الاستراتيجية المتعلقة بالإصلاحات قبل كل جلسة استماع وطلب تحيينها بعد كل اجتماع
- إعداد قائمة في المؤشرات المتعلقة بالمبادئ المذكورة لكل الزيارات الميدانية في مراكز الإحتفاظ

بالنسبة إلى السياسيين:

- العمل على إسناد مناصب قيادية في القطاع الأمني للنساء

بالنسبة إلى الإدارة الأمنية:

- تنظيم دورات تكوينية حول المقاربة الجندرية في المجال الأمني موجهة للنساء والرجال في سلك الأمن
- تنظيم دورات تكوينية مكثفة للنساء الأمنيات تمكنهنّ من تجاوز النقص الذي يعانين منه في التكوين الميداني،
- تحرير النساء الأمنيات من المهام الإدارية المحضة وتمكينهن من فرص للمشاركة في العمليات الميدانية،
- السهر على أن تعتمد هياكل الرقابة على القطاع الأمني مقاربة حساسة للمعطيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في إنجازها لمهامها،
- إدراج معطيات حسب الجنس ومسائل النوع الاجتماعي في البحوث وأنشطة الرقابة والمتابعة والتقييم للقطاع الأمني ونشرها
- وضع خطّة تواصلية لتقريب الإدارة الأمنية من المواطن وتحسين صورتها بالاعتماد على مشاركة المرأة سواء في مجالات الأمن الكلاسيكية أو في المجالات الناجمة عن مقاربة الأمن الشامل،
- إحداث شرطة جوار نسائية تسهل التواصل مع المواطنين و تساهم في تحسين صورة السلك الأمني لديهم.

اصوات نساء
ASSOCIATION
ASWAT NISSA
AswatNissa
Aswat.Nissa
www.aswatnissa.org

بالإضافة إلى ذلك يعبر أكثر من نصف المواطنين عن عدم الشعور بالثقة في المنظومة الأمنية . ففي حالة التعرض إلى العنف حوالي **60%** منهم يرفضون تقديم شكاوى نظرا لعدم ثقتهم في المنظومة الأمنية.

عندك ثقة في المنظومة الأمنية؟

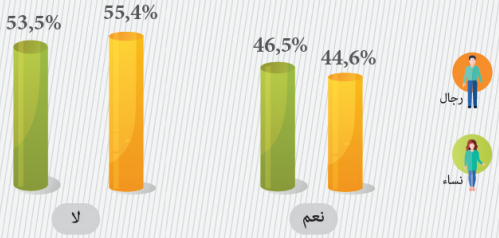

أسباب عدم تقديم شكوى؟

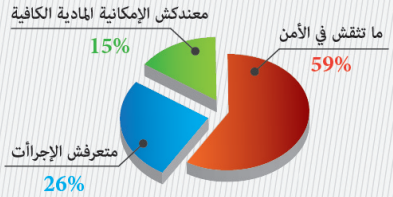

وبدلاً من اللجوء إلى الشرطة ، يميل المواطنون و المواطنات إلى البحث عن الحل في منظمات حقوق الإنسان **(20.51%)** أو من خلال وسائل الإعلام **(9.23%)** أو حتى على صفحات وسائل التواصل الإجتماعي **(27.69%)**.

في حالة تعرضت للعنف للشكون تتوجه ؟

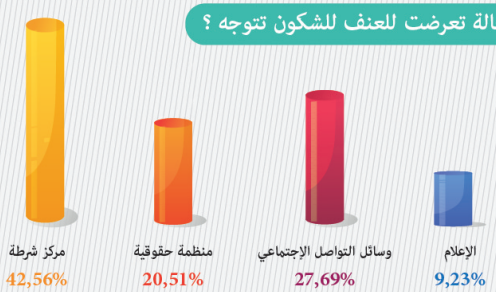

وقد كشف البحث أنّ المواطنين التونسيين واعون بتحديات الأمن الشامل حيث يعطون أهمية كبيرة للأمن السياسي والأمن الصحي والغذائي والأمن البيئي علاوة على مجالات الأمن الكلاسيكية.
وقد يكون لهذا التصوّر دور في دعم حضور النساء في القطاع الأمني بمساهمتهن في المجالات الجديدة الناتجة عن تبني مقاربة الأمن الشامل(الأمن الصحي،الأمن الغذائي و الأمن البيئي).

و ممن شأن هذه الرؤية الجديدة للقطاع الأمني أن تنعكس إيجابا على صورة المؤسسة الأمنية و أن تجعل المواطنين يحسون بثقة أكبر تجاهها حيث من المعروف في ثقافتنا أنّ التعامل مع المرأة في ما يمس بالحياة الخاصة أيسر على المواطنين من التعامل مع الرجال ويعتبر أقلّ تطفلا على الحرمة الشخصية.

من أجل إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في إصلاح قطاع الأمن في تونس

لمن نتوجه؟

تتوجه هذه الورقة إلى صناع القرار من نواب وسلطة تنفيذية بمختلف مكوّناتها لإقناعهم بضرورة الانطلاق في إصلاح شامل للقطاع الأمني في تونس قائم على مقاربة النوع الاجتماعي.

المنطلقات

تسعى هذه الورقة إلى الحث على تفعيل التزامات الدولة التونسية سواء على المستوى الدولي (قرار مجلس الأمن 1325) أو على أساس دستورها وتعتمد لبيان الصبغة المتأكدة لتفعيل هذه الالتزامات على دراسة ميدانية أجريت للغرض.

قرار مجلس الأمن 1325 في تونس

يشكل القرار 1325 الذي اعتمده مجلس الأمن بتاريخ 31 أكتوبر 2000 نقلةً نوعية في تعامل الأمم المتحدة مع حماية النساء على الصعيد الدولي، وذلك من حيث الإقرار بالتأثير الخاص للنزاع على النساء والفتيات.

و تتميز قرارات مجلس الأمن بصبغتها الملزمة للدول الأعضاء بالأمم المتحدة علاوة على أن القرار 1325 يشجع الدول على إعداد خطة عمل وطنية خاصة بها لتفعيله على المستوى الوطني.

بدأت تونس العمل لإعداد خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 منذ جويلية 2017 و أعلنت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في جويلية 2018 إطلاق الخطة التي تم ضبطها بالشراكة بين الهياكل الحكومية والمجتمع المدني وهدفها تمكين النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن الفعالة في بناء السلام الدائم والاستقرار والمساهمة في القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي والعمل على تحصين المجتمع ضد مخاطر النزاعات والتطرف والإرهاب.

من أهم النقاط التي تطرقت إليها خطة العمل لتنفيذ القرار 1325 في تونس إنشاء بر نامج تأهيل للمنظومة القضائية والأمنية يوفر المساواة بين النساء و الرجال.

دستور الجمهورية الثانية

تمّت المصادقة على دستور الجمهورية الثانية يوم 26 جانفي 2014 "الذي تضمّن إقرارا واضحا بمبادئ حقوق الإنسان الكونية وضمانات للحقوق والحريات منها المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وتضمّن كذلك جميع المبادئ العامة للحوكمة الديمقراطية وخصوصا في مجال الأمن"[1] مما يجعل العمل على تكريس جملة هذه الحقوق والمبادئ في القطاع الأمني ضرورة يقتضيها تفعيل أحكام الدستور

تؤمن أصوات نساء أن هناك العديد من الأسباب التي ينبغي من خلالها تشجيع الدولة على تشريك المزيد من النساء في منع الصراعات وبناء السلام وتعزيزه و ما تلعبه النساء من دور مهم في نشر ثقافة الحوار و خلق تحالفات من أجل السلام.

وتنطلق هذه الورقة من مخرجات دراسة ميدانية أجرتها أصوات نساء حول "النساء والأمن الشامل من أجل إدماج المقاربة النوع الاجتماعي في إصلاح القطاع الأمني في تونس.

وقد سعت هذه الدراسة إلى التثبت في صحة مقولتين :

- **أنّ المواطن التونسي لا يقارب الأمن إلا من منظور ضيق ويرفض فكرة الأمن الشامل.**

- **أنّ القطاع الأمني هو حكر على الرجال ولا يمكن قبول النساء فيه وأنّ هذه الفكرة هي فكرة متأصلة في أذهان التونسيين الذين حتى وإن قبلوا بوجود النساء فإنهم يعتبرونهن أقل قدرة على أداء الوظائف الأمنية من الرجل.**

وقد أثبتت الدراسة عدم صحة هاتين المقولتين وهو ما نقدّمه ضمن هذه الورقة التي تستعرض أهمّ نتائج الدراسة وتقدّم توصيات عملية لإصلاح القطاع الأمني في اتجاه دعم المقاربة الجندرية.

نتائج الدراسة

على عكس ما قد يظنه البعض فإنّ أغلب المواطنين من النساء أو من الرجال **لا يعترضون على وجود النساء في السلك الأمني**؛ وهم يعتقدون أنّ النساء لا تقلّ كفاءة عن الرجال في هذا الميدان **فهن قادرات على الاضطلاع بجميع المهام الأمنية مهما كانت طبيعتها**

هل تعتبر أن وجود النساء في القطاع الأمني هو

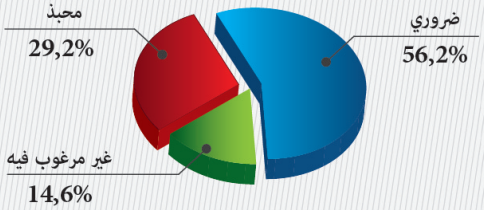

حسب رايك هل أن النساء الأمنية تتمتع بنفس القدرات التقنية التي يتمتع بها الرجل الأمني؟

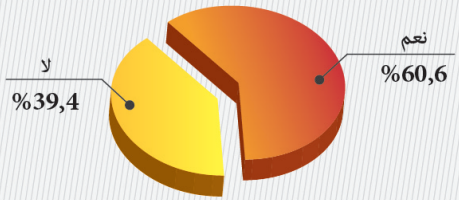

1 مقتطف من وثيقة خطة العمل الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمم المتحدة *1325* لسنة *200* والقرارات المكملة له (الجمهورية التونسية، وزارة المرأة والأسرة والطفولة والمسنين).

1 أصوات نساء، "النساء والأمن الشامل: من أجل إصلاح للقطاع الأمني في تونس قائم على المقاربة الجندرية" (باللغة الفرنسية)، تونس، *2018*. جميع المعطيات والمخططات الواردة ضمن هذه الورقة مأخوذة من هذه الدراسة.

حيث أثبت الدراسة لدى أغلب المواطنين و المواطنات المستجوبين أن النساء قادرات على إنجاز المهام الميدانية كما هن قادرات على تقلّد المناصب العليا في القطاع الأمني شأنهن في ذلك شأن الرجال.

هل أنت مع تواجد النساء في المناصب العليا في وزارة الداخلية والدفاع؟

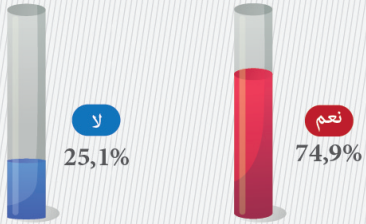

و قد أثبتت الدراسة أن جزءا كبيرا من المستجوبين و المستجوبات لا يشعر بالأمان في محيطه.

بالإضافة إلى ذلك يكون هذا الشعور أهم بالنسبة للنساء حيث أكثر من **43%** من المستجوبات يعبر عن انعدام الشعور بالأمان.

هل تشعر بالأمان في محيطك؟

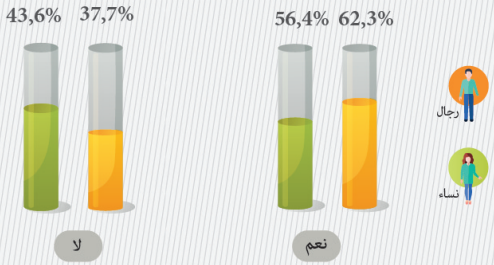

و يتعمق هذا الشعور في الفضاء العام و خاصة في وسائل النقل العمومي.

تحس بالأمن في وسائل النقل العمومي؟